

بجسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر الاركان وتكررها
وقد سبق ان الاركان اربعة والمثبه به مذکور قطعاً والمثبه
اما مذکور او محذوف على التقديرين فوجه الشبهه اما مذکور
محذوف وعلى التقديرين فالاداة اما مذكوره او محذوفه
تصير ثمانيه واعلم ان الشبهه في قوة المبالغة اذا اختلفت
المراتب تعدد ما باعتبار ذكر اركان الشبهه كلها او
بعضها اي بعض الاركان فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف
الدال عليه سوق الكلام لان اعلی المراتب انما يكون بالنظر
الى عدة مراتب مختلفه وانما قيد بذلك لان اختلاف
المراتب قد يكون باختلاف المثبه بخوزيد كالاسد
زيد كالذئب في الشبهه وقد يكون باختلاف الاداه نحو
زيد كالاسد وكان زيد الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الار
كلها او بعضها فانه اذا ذكر الجميع فهو دلي المراتب ان حذف
الوجه والاداة فالعلاها والافتوسطه وقد توهم بعضهم
ان قوله باعتبار متعلق بقوة المبالغة فاعترض عليه
بانه لا قوة مبالغة عند ذكر جميع الاركان فالاعلى حذف
وجهه وادائه فقط اريدون حذف المثبه بخوزيد بالاسد
او مع حذف المثبه بخواسد في مقام الاخبار عن زيد

الاظ بعد هذه المثبه حذف احد ما اوجهه وادائه كذلك
اي فقط او مع حذف المثبه بخوزيد كالاسد ونحوه كالاسد في
مقام الاخبار عن زيد ونحوه بالاسد في الشبهه ونحوه في
الشبهه عند الاخبار عن زيد ولا قوة لغيره وبها الانسان
الباقين اعني ذكر الاداه والوجه جميعا اما مع ذكر المثبه
او بدونه بخوزيد كالاسد في الشبهه ونحوه كالاسد في الشبهه
عند الاخبار عن زيد وبيان ذلك ان القوة اما بعين وجه
الشبهه ظاهرا او بحمل المثبهه على المثبهه بانه هو هو مما عمل
على الوجهين جميعا فهو في غاية القوة وما خلا عنها فلا قوة
له وما اشتمل على احدهما فهو متوسط **الحقيقة والمجاز**
هذا هو المقصد الثاني من مفاصد علم البيان اي هذا بحث الحقيقة
والمجاز والمقصود الاصل بالنظر في علم البيان هو المجاز اذ به
يأتي اختلاف الطرق دون الحقيقة لانها لما كانت كالاصول
للمجاز اذ الاستعمال في غير ما وضع له فرع الاستعمال فيها وضع
له جرت العادة بالبحث عن الحقيقة اذ لا وقد يقيدان بالفتوح
ليتمية اعني الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد
والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل للشعر او
العرف والحقيقة في الاصل فعمل بمعنى فالعنه حق الشعر اذ لم

الاعلى